

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

OCT 30 1991 الجمعية العامة



A/46/587*

28 October 1991

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة السادسة والأربعون

البنود ٦٨ و ٧٧ و ٨١ و ٩٣ و ٩٨

و ١٢٧ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدوليالتنمية والتعاون الاقتصادي الدوليأزمة الديون الخارجية والتنميةحق الشعوب في تقرير المصيرمسائل حقوق الإنسانعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين

العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم نص قانون "خلافه أوكرانيا" الصادر عن برلمان أوكرانيا

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (انظر المرفق).

يرجى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية

العام في إطار البنود ٦٨ و ٧٧ و ٨١ و ٩٣ و ٩٨ و ١٢٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) غينادي إي. أودوفينكو

السفير

الممثل الدائم لأوكرانيا

لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها بناء على طلب البعثة الدائمة لأوكرانيا.

91-35687 ٢٠٠٢ض(٩١)

مرفق

قانون "خلافة أوكرانيا" الصادر

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

المادة ١

اعتباراً من لحظة إعلان استقلال أوكرانيا ، يكون الجهاز الأعلى لسلطة الدولة في أوكرانيا متمثلاً في مجلس السوفيات الأعلى لاوكرانيا الذي يتألف من النواب في مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

المادة ٢

ريشما يتم إقرار الدستور الجديد لأوكرانيا ، يسري في إقليم أوكرانيا دستور (القانون الأساسي) جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

المادة ٣

تسري قوانين جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وسائر القوانين المعتمدة من قبل مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على إقليم أوكرانيا ، مادامت لا تتعارض وقوانين أوكرانيا المعتمدة بعد إعلان الاستقلال .

المادة ٤

تستمر أجهزة السلطة والادارة في الدولة وأجهزة مكتب المدعي العام والمحاكم وهيئات التحكيم المنشأة استناداً الى دستور (القانون الأساسي) جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في ممارسة عملها في أوكرانيا ريشما يتم انشاء أجهزة السلطة والادارة في الدولة وأجهزة مكتب المدعي العام والمحاكم وهيئات التحكيم على أساس دستور أوكرانيا الجديد .

المادة ٥

تكون حدود الدولة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، التي تفصل اقليم أوكرانيا عن غيرها من الدول ، والحدود المشتركة بين جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وكل من جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية وجمهورية ملدوفا ، على أساس الوضع القائم في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، هي حدود الدولة لأوكرانيا .

المادة ٦

تعيد أوكرانيا تأكيد التزامها بالمعاهدات الدولية التي أبرمتها جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قبل إعلان استقلال أوكرانيا .

المادة ٧

تكون أوكرانيا خلفا في الحقوق والالتزامات المترتبة على المعاهدات الدولية المبرمة من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي لا تتعارض مع دستور أوكرانيا أو مصالحها .

المادة ٨

توافق أوكرانيا على خدمة الدين الخارجي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أساس الوضع القائم في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وذلك بنسبة يحددها اتفاق منفصل بين الدولتين .

وأوكرانيا في حل من الالتزام بعقود أو اتفاقات القروض التي يبرمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ بدون موافقة أوكرانيا .

المادة ٩

جميع مواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذين كانوا مقيمين بمدة دائمة في اقليم أوكرانيا لدى إعلان استقلال أوكرانيا ، هم من مواطني أوكرانيا .

وتتعهد أوكرانيا بحماية حقوق الانسان لكل مواطن من مواطنيها بغض النظر عن
انتمائه القومي ، أو أي سبب آخر ، وفقا للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق
الانسان. وينظم قانون الجنسية في أوكرانيا الاجراءات المتعلقة بالاحتفاظ بجنسية
أوكرانيا واكتسابها وفقدانها.

تسعى أوكرانيا الى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الانسان
والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية
التي تهتم بحقوق الانسان.

كما تسعى أوكرانيا الى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق
الانسان والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية
التي تهتم بحقوق الانسان.

تسعى أوكرانيا الى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الانسان
والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية
التي تهتم بحقوق الانسان.

كما تسعى أوكرانيا الى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق
الانسان والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية
التي تهتم بحقوق الانسان.

تسعى أوكرانيا الى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الانسان
والتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية
التي تهتم بحقوق الانسان.